

البداءة السياسية للنظام القديم في اليمن

عرف اليمنيون علي عبد الله صالح منذ كان قائداً للواء تعز باسمه مجرداً من أي لقب عائلي أو كنيّة تدل على مكانة عائلته الاجتماعية، وهو أمير نادر في المحافظات الشمالية التي ينتمي إليها. مع ذلك، فإن كثيرين كانوا يعرفون أنه ينتمي إلى عائلة فلاحية فقيرة من قبيلة «سنحان»، وهذا ما دفع الرئيس إبراهيم الحمدي إلى تعيينه في هذا الموقع العسكري العام، عند تشيئه مشروع إعادة هيكلة الجيش العام 1975.

«تيس الضباط» ولقب آخرى

يقال إن الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي أطلق على علي عبد الله صالح لقب «تيس الضباط» تقديراً لشجاعته، وربما كانت صفة الشجاعة هي الميزة الوحيدة التي أكسبته رضا القوى المحافظة وشيوخ القبائل (المهيمنين على مجلس الشعب التأسيسي)، وأقنعتهم باختياره رئيساً للجمهورية في 17 تموز/ يوليو 1978. ويهدف تسويقه شعبياً، سعت القوى التي أوصلته إلى منصب رئيس الجمهورية إلى إضفاء العيبة والقوة على شخصيته، فروجت انتماؤه إلى عشيرة الأحمر في «سنحان»، وأنه أخ غير شقيق للواء علي محسن الأحمر. ولم ينكر أحد من عشيرة الأحمر (بما في ذلك علي محسن الأحمر نفسه) هذه الإدعاءات، وقابلها هو بالسكوت وعدم الرفض، بل استخدم لقب الأحمر في طلب ترشحه للانتخابات الرئاسية عام 2006، وخلال سنوات حكمه الطويلة، أطلق عليه كتاب السلطة عدداً من الألقاب، الرمز، قائد المسيرة، بشير الخير، ريان السفينة، الفارس، ابن اليمن الجبار، باني نهضة اليمن الحديث، حكيم اليمن، ووصفه السياسيون بالكرم والشهم والتسامح، وغير موظفو الرئاسة اسم حي «أكمة العكار» (الفران باللهجة اليمنية) الذي يقع فيه قصره بمدينة تعز إلى «أكمة الأكبر»، وألف له المؤرخون أدواراً في معارك فك حصار السبعين يوماً عن العاصمة صنعاء (التي ضربه القوات الملكية على الجمهوريين في 28 تشرين ثاني/ نوفمبر 1967- 7 شباط/ فبراير 1968)، وكتب فيه عدداً من كبار شعراء اليمن قصائد مدح، إلى درجة أن شتيه أحدهم بالنبي محمد فقال: «وإن تك فوك من سادوا ومن حكموا... مثل النبي فبعني اليوم حساناً». وانضم بعض علماء الدين لجوقة المتيلقين له أثناء فترة حكمه، وراحوا يروجون نظرية طاعة ولي الأمر، وكفروا ومعارضيه أفراداً وجماعات.

شيخ الرئيس ورئيس الشيخ

أسس علي عبد الله صالح خلال فترة حكمه نظام أعيان (أوليفاركي)، يحكمه تحالف رباعي: عائلي، قبلي، ديني، وعسكري، يتزعمه الرئيس نفسه، والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، والشيخ عبد المجيد الزنداني، واللواء علي محسن الأحمر، تجمعت بين مكوناته الأربعة علاقة تكافل واعتماد متبادل، أو علاقات رعونية متبادلة، فلولا مشايخ القبائل ومشايخ الدين وجنرال الجيش المحافظين ما استطاع علي عبد الله صالح الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية، والاستمرار فيه أكثر من ثلاثة عقود، ولولا دعمه لهم خلال رئاسته للدولة ما استطاع هؤلاء تحقيق ما حققوه من السلطة والثروة، وتكتسي العلاقة بين المكونات العائلي والقبلي أهمية خاصة في استمرار هذا التحالف، لذلك كان البعض يصف علاقة علي عبد الله صالح بالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بأنها علاقة شيخ برفيقه ورئيس بشيخ، ولخصها البعض بعبارة «شيخ الرئيس ورئيس الشيخ». وعلى الرغم من أن العلاقة بين الكون العائلي والكون الثالث الأخرى في هذا التحالف شهدت خلال السنوات الثمان الماضية صراعا خفياً، إلا أنه لم يكن صراعاً وجودياً، بقدر ما كان صراع على اقتسام الغنائم.

منشقون وبقايا

مع اندلاع ثورة الحرية والتغيير التي دشنتها شباب اليمن في 11 شباط/ فبراير 2011، العالمية بإسقاط النظام بكل مكوناته، تفككت المكونات القبلية والعسكرية والدينية في التحالف الحاكم بأن بقاء النظام مهرون بالتضحية بالكون العائلي، لذلك تبني رموز هذه الكونيات الثلاثة (الشيخ

17 | 1

«التعليم قضية» في السعودية كذلك حيث وُصفت ميزانية هائلة له، تأتي نتائجها بغير المستوى المأمول. وقرارة في آخر تقارير صندوق النقد الدولي بخصوص تركيا والمغرب والأردن.

تونس توفر نموذجاً ثورياً مغايراً: نضال يتناول أحدهما «المنجز والمتنظر»، بينما يستعرض الآخر سيرورة التفاوض /التوافق كما جرت، بالمموس.

لا تختلف «محكمة الإهاب» في سوريا عن سالفاتها، محكمة أمن الدولة. وفي «بألف كلمة»، الحلقة السابعة من «حملة 12 ساعة» للرفائيتي في اليمن. هذه المرة ضد الحرب الأهلية.

4 3



حكيم العقال- اليمن

صادق الأحمر والشيخ عبد المجيد الزنداني واللواء علي محسن الأحمر) خلال الشهر الأول من الثورة دور الوسيط، فنقلوا لعل علي عبد الله صالح (خلال لقاء جمعهم به في مكتبه بمجمع وزارة الدفاع) مطالباً أحزاب اللقاء المشترك المعارضة (آنذاك)، وفي مقدمها مطلب تسليم السلطة لثلاثة عبد ربه منصور هادي، ما ولد لديه شعوراً بأنهم ليسوا بسطاء محايدين، فقال لهم: «أنا علي عبد الله صالح الحميري من نسل سيف بن ذي يزن. لن أسلم السلطة، وبسياسي الدم للركب». ولا يحتاج المرء لكثير من الذكاء إدراك مغزى هذه العبارة، التي يعلن فيها تبرؤه من الانتساب لبنت الأحمر بشكل خاص وقبيلة حاشد بشكل عام، وانتماؤه (بالحق أو بالباطل) إلى قبيلة حمير، وبالتالي التبرؤ من العلاقة الروحية بشيخ مشايخ حاشد، وأنه يمتلك القوة التي تؤهله للقاء في السلطة دون حاجه للدعم العسكري للواء علي محسن الأحمر، أو الدعم الإيديولوجي للشيخ عبد المجيد الزنداني، ما دفع هؤلاء الثلاثة بالمقابل إلى إعلان تبرؤهم من علي عبد الله صالح ودعمهم للثورة في 21 آذار/ مارس 2011، فكان هذا الإعلان بمثابة المسما الأخير في نغش التحالف. وبدأت الصحافة السياسية في استخدام مصطلحي «بقايا النظام» (المكون العائلي)، و«المنشقون عليه» (المكونات القبلية والعسكرية والدينية). وكشف المنشقون عن النظام لأول مرة عن اللقب العائلي لعل علي عبد الله صالح، «عفاش»، والذي ظلوا يتعاملون معه طيلة ثلاثة عقود كما لو كان سرا من أسرار الدولة، وبات قطاع واسع

ثقافة سياسية بدوية

سعى المنشقون عن النظام من خلال كشفهم عن لقب «عفاش» والتوسع في ترديده في ساحات الثورة، إلى تجريد علي عبد الله صالح من القوة والهيبة التي كانوا أضفوها عند وصوله إلى السلطة، وإظهاره بظهور ضعيف، ما يسهل عليهم تبعية الجماهير ضده، وفي الوقت ذاته إفراغ الثورة الشبابية من مضامينها الحقيقية كعملية تحول سياسي واجتمعي وثقافي شامل، وتحويل مسار الثورة من انتفاضة ضد النظام إلى انتفاضة ضد «عفاش»، وإعلان تبرؤ عشيرة الأحمر وقبيلة حاشد بشكل عام من الكون العائلي، وتحميل علي عبد الله صالح شخصياً وزر أخطاء العقود

الثلاثة التي حكم خلالها اليمن، وهو ما بدا واضحاً بعد صدور القرارات الأولى الخاصة بهيكلية القوات المسلحة، حيث كرس فريق من الضوار جهودهم للمطالبة بالإبقاء على اللواء علي محسن الأحمر (قائد الفرقة الأولى مدرع والمنطقة الشمالية الغربية)، وذلك على الرغم من أن أنه كان (حسب تصريح له) الرجل الأول (وليس الثاني) في اليمن خلال فترة حكم علي عبد الله صالح.

تكشفت خلال الثورة البداءة السياسية للنظام. ففي مقابل كشف المنشقين عن لقب «عفاش»، راح بقايا النظام يحاولون إعادة إنتاج هيبة علي عبد الله صالح وشريعته الاجتماعية، عبر ترويج انتماؤه إلى قبيلة حمير، وأن جده العبيد «عفاش» كان سلطاناً حميرياً، قدم من «أرب» إلى منطقة «سنحان» قبل 1200 سنة، ومحاولة إضعاف الشرعية الاجتماعية لخصومه عبر التشكيك في انتساب بيت الأحمر (شيوخ حاشد) لليمن، وإدعاء أن أصولهم ترجع إلى البانيا، والكشف عن أن لقب اللواء علي محسن هو «الحاج» وليس «الأحمر»، والإدعاء أن جده الرابع ليس يمينياً. ويغض النظر عن صدق هذه الإدعاءات أو عدم صدقها، فإنها تشير إلى أن كل مكونات التحالف الأوليفاركي الذي ترأسه علي عبد الله صالح تنبني ثقافة سياسية بدوية مشتركة.

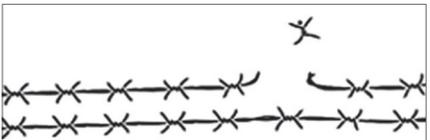
تغيير ولاءات

لم يتعد النزاع بين بقايا النظام والمنشقين عليه حدود التناوب بالألقاب والتفاخر الجاهلي بالانتساب، ولم يكشف أي من الطرفين عن دور الطرف الآخر في الجرائم الكبرى التي ارتكبت بحق الشعب اليمني خلال العقود الثلاثة الماضية. فلم يتم الكشف عن الاعتقالات وفي مقدمها اغتيال الرئيس الشهيد إبراهيم الحمدي، ولا عن الخفين قسرياً، ولا عن الفساد ونهب المال العام، ونهب مؤسسات وأراضي الجنوب وعقارات... ما يدل على أن أطراف هذا التحالف تتشارك ثقافة سياسية تقاوم التحديث وبناء الدولة، وتكفر مبادئ المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية، وتقاوم إنفاذ القانون، وتبني معايير شخصية ورعوية في الترشيح لشغل المناصب السياسية والإدارية العليا، على حساب معايير الكفاءة والتاهل وتكافؤ الفرص. وهذا كله من شأنه تحويل الثورة من انتفاضة ضد النظام الأوليفاركي إلى مجرد أزمة بين مكوناته، ومن عملية تغيير اجتماعي اقتصادي سياسي شامل إلى عملية تغيير ولاءات. لاسيما أن كثيراً من هؤلاء الذين غيروا ولاءاتهم لا زالوا حتى اليوم يشغلون مناصب سياسية وإدارية عليا، فيما بقي الثوار بمعادين عن السلطة ودوائر صناعة القرار.

لم تثر القوى الاجتماعية المدنية ضد علي عبد الله صالح لأنها اكتشفت أنه عفاش، بل ثارت عليه لأنه تنكر للقب «عفاش» وانتماؤه الاجتماعي، وانتحل لقباً غير لقبه الحقيقي، وانسلخ عن انتماؤه الاجتماعي، وقُزط بمصالح الفئات الشعبية التي ينتمي إليها خدمة لمصالح الاستقراطات القبلية، وحول نظام الحكم من نظام جمهوري إلى نظام شبه ملكي. وقد اكتشفت هذه القوى خلال مسيرة الثورة أن تحقيق أهداف الثورة لا يتطلب فقط تغيير الأشخاص، ولا حتى تغيير التشريعات والتشريعات، بل يتطلب بناء نظام اجتماعي جديد، ومنظومة قيم اجتماعية جديدة، وأن تتزامن الثورة السياسية مع ثورة ثقافية. فالأوسسات والتشريعات الجديدة لا تستطيع إنجاز وظائفها الاجتماعية والسياسية إلا إذا تزامن تأسيسها مع تكريس ثقافة سياسية مدنية ديمقراطية: فقيام الثقافة المدنية خلال العقود الثلاثة الماضية مكن التحالف الأوليفاركي من تحويل النظام إلى نظام شبه ملكي، على الرغم من تفرقه على تشريعات ومؤسسات حديثة شبيهة بمؤسسات وتشريعات الأنظمة الجمهورية في الديمقراطيات الغربية.

عادل مجاهد الشرجبي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء



الحرب الأهلية

تعريفها شاق، فما إن تبدأ النصوص العالمية والقواميس الجادة بالهمة حتى تخترق الاستدراكات الجملة الأولى، تليها استثناءات وتحفظات متقاضة أحياناً، فيضيع المعنى. ملاحظات: التعبير شديد الراج، لأنه يستقيم هذا الاستخدام المفرط له مع ارتباك تعريفه. كما أن الممارسة واسعة وقديمة، يدينها الجميع بصفتها تلك وينفون ارتكابها، ويتعمون الوجهة المقابلة بها، بينما يجلبون ممارستهم بتسميتها بشكل مختلف. في أبرز الموسوعات الأجنبية، تأتي الفتنة الكبرى، ومعارك الجبل وصفين، على رأس الأمثلة التاريخية للحروب الأهلية. يا للبشر! كما يفرض نفسه سريعاً البحث في تعريف الإرهاب، إذ يختفي معنى تصارع كمثل بشرية أو أجزاء من مجتمعات منقسمة، يبعث، تاركاً المكان لـحروب ضد الدنيين، وهم هدف النزاع». هل ذلك تعريف الحرب الأهلية أم الإرهاب؟ لا يعلم، لم يعد مهماً، فيما تنفجر كل يوم عشر سيارات مفخخة في بغداد، وتتدوّن وسائل قتل الدنيين، «الأبرياء» (يعني التأكيد أن هناك سواهم «مستحقون؟») في لبنان وسوريا ومصر واليمن... قانون الحرب الأهلية يمكن الدفع بها، ومجال للمحاجات والتبريرات، أو للى أعناقها. كل ذلك لا يساوي شروى فقير أمام أشلاء الأطفال، أمام خسارة شبان وشابات لحياتهم، يا لهول هذا التعاد: بل أمام موت أي إنسان. ومن المؤكد أن الوحشية المنطلقة هي ما يسبق في كتب التاريخ، وليس أي كلام قاله هذا أو ذاك بزهو وقناعة (كاذبين). ليس صحيحاً أن المنتصر (الغالب) يكتب التاريخ. ليس هكذا، فالجملة حُورث لتبرير الوصول إلى النصر/الغلبة/السلطة بأي ثمن. «اختفى الواقع، وحل مكانه الاستعراض والإغواء في عالم مهين مصنوع أو افتراضي، كما قال فيلسوف آخر شهير.

سوى أن الدماء والدمار حقيقيان، وإن بدوا غير مهمين أمام عدسات التلفزة للهزلة وراء لإيف/ صورة الأحداث المثيرة، وما تضح به بشكل مجنون شبكات التواصل الاجتماعي»، كادوات الترويج للحرب الأهلية/ الإرهاب. وهذا الأخيران واحد.

نهلة الشهال

محمد بنعزي

كاتب وسينمائي من المغرب

تحولات الحجر والبشر في المغرب

البهو مكان مشترك واسع تحبب به غرف ولكل غرفة مفتاحها. ومن يخرج من الغرفة للبهو يجب أن يرتدي ملابس كاملة كأنه سيخرج للشارع. الغرفة فضاء خاص بينما البهو فضاء عمومي يحمل الشر الذي يملكه الجنس الآخر أو الزوار الغرباء.

لربط جزئي بين الغرف والعالم الخارجي، هناك نوافذ صغيرة قريبة من السقف تُصنّف التجنّس على خلوة السكان. من يدخل المنزل ويقف في بهو يرى السماء، يتواصل مع الله مباشرة، ومن تلك الفتحة يدخل الضوء... لرصد هذا المشهد جعل التشكيليون المغاربة من هذا الفضاء التقليدي موضوعاً للوحاتهم. لكن حين تأمل هذه اللوحات نجد محاكاة حرفية للفضاء، تُصوّر الجدران والملابس التقليدية بشكل سطحي يفترق الحركية. لا يظهر في اللوحة أي بحث في صلة هندسة الفضاء بهندسة الوعي. وهذا ما يجعل اللوحات مجرد انعكاس

ميكانيكي لهندسة البيوت. في البناي التقليدية جدران كثيرة سميكّة، وهي وسيلة للتقسيم. لا تخترقها الأصوات بسهولة، ومحصنة مثل القيم التقليدية. هكذا يعكس المعمار المنظومة القيمية لثقافته. منظومة واضحة، حادة، تفصل بين ما لا يجوز وهو كثير، وما يجوز وهو قليل وله شروط... لذا للمباني زوايا



هاشم حنون- العراق

نزح ما يقارب 70.000 شخص من محافظة الأنبار خلال الأسابيع الماضية في أعقاب القتال المستمر هناك بين المجموعات الإسلامية المسلحة والجماعات القبلية والقوات الحكومية، بحسب تقديرات وكالات الأمم المتحدة ووزارة الهجرة والمهجرين العراقية.

التفاوض / التوافق باللموس

بعد سنتين ونصف من الصراعات الحادة حول مسألة الهوية والحريات والنظام السياسي الذي سيتم اعتماده، بدأ المجلس الوطني التأسيسي نقاش مشروع الدستور بنداً بنداً. ويبدو الوصول أخيراً إلى هذه اللحظة التاريخية وكأنه من جهة وليد الأزمة الحادة التي مرت بها البلاد منذ اغتيال النائب محمد البراهمي، ومن جهة أخرى كنتيجة للخوف من تكرار السيناريو المصري في تونس. لقد أجبرت مختلف الأطراف السياسية على إيجاد جملة من التوافقات في ظل أزمة ثقة متفاقمة، حيث تم إحداث لجنة لهذا الغرض تلترزم فيها كل الأطراف الممثلة بالتصويت على النتائج التي تم التوصل إليها.

وإن تنازلت حركة النهضة عن العديد من النقاط العامة في الدستور لمصلحة المعارضة، فإن منطق التوافقات أدى إلى قبول الجميع بفصول غامضة تفتح المجال للتأويلات، وتوَجَّل حسم الصراعات إلى مرحلة ما بعد كتابة الدستور. كما أن هذه التنازلات تثير العديد من التوترات وحتى الإشكاليات داخل حركة النهضة التي وجدت نفسها، بالرغم من نقل تمثيلها في المجلس، مجبرة على التخلي في صياغة الدستور عن جزء هام من هويتها الأيديولوجية. ومن شأن ذلك أن يزعزع وحدة الحزب ويعمق الفجوة بين الجانبين الدعوي والسياسي فيه.

بقيت علاقة الدين بالدولة محل نزاع. فالفصل الأول من دستور 1959 الذي ينص على «تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها»، حاز على قبول الأغلبية لغموضه. فهو يمكن من اعتبار الإسلام كدين الدولة أو كدين البلاد. فبعد أن قبلت حركة النهضة بحذف التخصيص على الشريعة أثناء المفاوضات حول الدستور، في آذار/مارس 2013، قام نوابها بإدخال العديد من الفصول اللاحقة والعبارات التي ترجح التفسير الأول لهذا الفصل، أي أن الإسلام هو دين الدولة. ثم حدثت التوافقات فتم تعديل العبارة المثيرة للجدل في الوطئة: «وتأسيساً على تعاليم الإسلام...» بـ «وتعبيراً عن تمسك شعبنا بتعاليم الإسلام»، مما يترك للفصل الأول غموضه الأصلي. وبعد ذلك رفضت كل التعديلات الخالفة لذلك.

وفي السياق نفسه، تم إدراج «مبادئ حقوق الإنسان الكونية السامية» في الوطئة، وتراجع نواب النهضة عن تقييدها به «الخصوصيات الثقافية»، بعد أن سبق لهم التأكيد عليها في الجان، خوفاً من أن تتعارض مع مبادئ الإسلام وقيمه. كما يعتبر الإقرار بحرية الضمير في الفصل السادس من أهم ما انتزعتُه المعارضة، ولكن الفصل ذاته ينص في الوقت نفسه على أن الدولة «راعية للدين» وليس للأديان، كما طالبت به منظمات المجتمع المدني، و«حامية للمقدسات» من دون تحديدها، مما يترك المجال واسماً للتأويلات. ومن الطرافة أنه لم تتم إضافة الفقرة في آخر الفصل التي تحظر «التكفير والتحرير على العنف» بعدما كانت رفضت، إلا إثر تكفير نائب من نواب النهضة زميل له من الجبهة الشعبية.

لكن الجانب المحافظ بقي حاضراً، ففي باب المبادئ العامة، تلى مسألة مكانة الأسرة مسألة الدين. وينص الفصل السابع على أن «الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وعلى الدولة حمايتها»، تبقى التذاتبات القانونية لهذا الفصل غير واضحة، فهي كغلبة بنأويله الذي قد يمس من حقوق الفرد في حالات الطلاق أو العنف داخل العائلة، وذلك لفائدة تماسك الأسرة.

يحفظ النص الدستوري عامة جملة الحقوق والحريات. وداخل لجنة التوافقات تم الاتفاق على رفع القيود التي كانت تكبلها في النسخة السابقة من الدستور. كذلك أضيف إدخال مبدأ «احترام التناسب بين الضوابط (الحادة للحريات) وموجباتها» حماية أخرى لها. إلا أن إمكانية الحد من الحريات تبقى قائمة إذا ما استند المشروع إلى الفصل السادس فرجح حماية المقدسات على حماية الحريات، مما يوضح المكانة المهمة لما سيكون تأويلات، خاضعة بالضرورة لتأويلات القوى على مر الوقت، ولذلك، فقد كان الصراع حول استقلالية القضاء أثناء النقاشات داخل المجلس التأسيسي على أشده في هذا الصدد. فإلى جانب الحكمة الدستورية، سيكون القضاء مصدراً أساسياً لتأويل النصص. ولا زالت بعض الفصول التي تحدث جدلاً عالقة. ومن أهمها تلك التي تتعلق بشرط الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، وتلك المتعلقة بالسلطة القضائية وبالإحكام الانتقالية. كذلك بقي الفصل 38 الذي ينص على أن الدولة «...» تعمل على تجذير الناشئة في هويتها العربية الإسلامية، وعلى ترسيخ اللغة العربية واللغة العربية وعميم استخدامها، محل نزاع، وهو يندرج بالصراعات القادمة حول برامج التعليم. ورغم ذلك، فلا مفر من الوفاق نظراً إلى أن التصويت على الدستور يتطلب أغلبية الثلثين، وأن كل الأحزاب ترفض الذهاب إلى الاستفتاء خوفاً من تمديد الفترة الانتقالية ومن تعميم الإجماع. وقد تبني البراهي الراعي للحوار الوطني، التكون من الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهئية الوطنية للمحامين، عملية استكمال التفاوض حول كل المسائل العالقة.

هذه نبذة لبعض المسائل التي طرحت وأقرت في المجلس الوطني التأسيسي، بانتظار المصادقة على بقية الفصول في غضون الأيام المقبلة.

خنساء بن ترمذ

باحثة من تونس



منى شوق، تونس

التوزيع على لجان مختصة، وتحديد لجنة التوافقات، والتحضير المسبق لصيغ مختلفة من الدستور، تظهر كلها أن العمل كان جباراً، وأن الرهانات تمتلك حظوظاً كاملة بالتحقق. وهذا النجاح، وإن لم يكن كاملاً بعد، يعزز ثقة التونسيين بالمؤسسات الشرعية، وفي نهاية المطاف بالدولة التي ما زالت اليوم تمثل موضع الخشية الأساسي للناس، وموضع أهمهم الأساسي في آن.

وفي الخلاصة، هناك درسان يمكن استنتاجهما من التجربة الثورية التونسية. الأول هو أن هذه التجربة تزيد في تهشيم الخرافة التي تصور البلدان العربية - الإسلامية وكان لديها حساسية أو نفورا من الديمقراطية. وقد وجدت هذه الخرافة المتينة، المتداولة في الغرب كما من قبل النخب العربية المتسلطة، حياة ثانية مع الإحباطات التي عرفتها الحركات الثورية، لاسيما في مصر وسوريا. على العكس من ذلك، فإن التداول السلمي على السلطة، وضمان حرية التعبير، والنقاش الدائم والفتوح وإن كان عنيفاً أحياناً، واحترام المؤسسات القانونية وإن كانت شرعيتها غير تامة، واعتماد قواعد لعبة متساوية ومحترمة لمساهمة الجميع، تتضافر جميعها يوماً بعد يوم لترسيخ الثقافة الديمقراطية في بلادنا. ومع ذلك، وهذا هو الاستنتاج الثاني، فلا ينبغي أن ننسى أن التقدم السياسي، وأنه يبقى الكثير مما هو الأخرى قد اقتصر على الحقل السياسي، وأنه يبقى الكثير مما هو مطلوب إنجاز حتى تتحول كلمات «شغل، حرية، كرامة وطنية»، إلى ترجمة ملموسة، تندرج تحديداً في برنامج سياسي متماسك يحظى بتأييد شعبي. بانتظار ذلك، يجب علينا أن نحتمي به العيد الديمقراطي، مع الأمل بأن خريطة الطريق التي عددها «الحوار الوطني» ستحترم فعلاً من قبل فرقاء هذه الثورة كافة.

شكري حمد

أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس - دوفين، وباحث في المركز الوطني للأبحاث العلمية CNRS، من تونس.

المعطلين عن العمل، والضمأن الاجتماعي الشامل، وتوفير الغطاء للمخاطر الاجتماعية... أي باختصار الدولة الحامية، ما زالت تنتمي إلى عالم الأوهام طالا لم يفتح نقاش عام جدي بشأنها. وبالقدر نفسه، فإن ملفات العدالة الانتقالية وحاسبة الجلادين السابقين عولجت حتى الآن بقلة احترام وأستهتار، وخُصصت لحسابات سياسية، رغم اعتماد قانون خاص بهذا الشأن مؤخراً.

المجلس التأسيسي في صلب السيرة الثورية

وبمقابل كل هذه الاستحقاقات، كانت أعمال المجلس التأسيسي مناسبة أمام الطبقات الوسطى والعليا لعكس مخاوفها وتهويماتها. لذا فلم يكن من السهل تبني دستور يرضي أغلب الفاعلين السياسيين، سواء من المثقلين في المجلس أو الموجودين خارجه (كمنظمات الشغيلة وأرباب العمل أو الرابطة التونسية لحقوق الإنسان). ومنذ 3 كانون الثاني/يناير 2014، دارت نقاشات حول فصول الدستور التي يجري التصويت عليها واحدة تلو الأخرى، وكانت هذه النقاشات مليئة بالحماسة بل وبالغضب أحياناً، ولكنها توصلت إلى شكل من التوافق. ويتضمن ذلك ترتيبات مثل صلاحيات رئيس الحكومة (الفصل 90) أو استقلالية القضاء (الفصل 103) التي أسألت حيراً كثيراً، ولكنها وجدت مخرجاً راقياً لكل الفرقاء. وقد أظهرت مضامين هذه النقاشات، أنه رغم قلة الشعور بالمسؤولية لدى جزء من النخبة السياسية - الإسلامية منها أو المعارضة - المستعدة للاستخار حول مسائل قانونية، ولقائمة التوترات الشديدة إلى حد تهديد الانتقال السياسي نفسه، رغم كل هذا، فقد جرى تثبيت الإطار القانوني للمجلس التأسيسي كإلزامية الوحيد للنقاش وبناء العقد الاجتماعي المقبل. وإن كان إشهار أعمال المجلس التأسيسي إعلامياً (حيث الجلسات تنقل على الهواء مباشرة على القناة الوطنية الثانية) يوجب السلوكيات العدوانية والمداخلات المنبرية للنواب، فإن أعمال هذا المجلس كانت تكتسب فعالية مضطربة، ومهما قال منتقدوها الذين طالما طالبوا بحل المجلس منذ تشرين الأول/أكتوبر 2012، فإن

الانتقال السياسي في تونس يشبه ثورتها: مليء بالمفاجآت. فبعدما كانت معظم وسائل الإعلام المحلية والعالمية، قبل أقل من شهر، تؤكد على أن هذا الانتقال يراوح في مكانه ويواجه مأزقاً لا حل له، يبدو أن هناك أغلبية تحتفل اليوم «بالنموذج التونسي». والحق، تبدو تونس على الطريق السليم مقارنة بمصر وسوريا واليمن والعراق والبحرين. ف«الحوار الوطني» (راجع مقال الكاتب على موقع «السفير العربي» «هل يقذف الحواري الوطني الثورة التونسية؟» بتاريخ 13/11/2013 الرابط هنا وكذلك العنوان)، وتنازلات التحالف الحاكم («الترويكا»)، والضغط العالمية، ويقظة المجتمع المدني وحراكه - على خلفية التمردات والاضطرابات التي اخفتت بالسرعة نفسها التي ظهرت فيها - كل ذلك سمح باستعادة المجلس التأسيسي لأعماله بشكل صائب. ويظهر أنه سيتم تبني الدستور قبل نهاية هذا الأسبوع. أكثر من ذلك، استقال رسمياً حكومة علي العريض الإسلامية وسميت حكومة «تكنوقراط مستقلين» يديرها وزير الصناعة السابق مهدي جمعة. وجرى تشكيل هيئة عليا مستقلة، مكلفة بالإشراف على الانتخابات المقبلة. لا يجوز في مثل هذه الظروف إفساد الحفل أو الضغط على النقاط الوجيهة، وإنما ينبغي تفحص هذا الذي يبدو أقرب إلى المعجزة. فمن أي نموذج نتكلم بخصوص «المثال التونسي»؟

بعيداً عن الخطابات حول الانتقال الديمقراطي التي تتراوح بين الذم والمدح، يظهر من تحليل السيرة الثورية المطلقة منذ كانون الأول/ديسمبر 2010، أن التقدم السياسي في الأشهر الأخيرة لا يمكنه أن يحجب الشكوك بخصوص الدينامية التي افتتحها الشعب المطالب بإسقاط النظام. وهذا التقدم يمثل ضماناً متيناً لترسيخ عقد اجتماعي جديد تتكون ركائزه الأساسية من الدولة والمؤسسات التعليمية.

نحو تونس ديمقراطية

تبني دستور جديد هو مطلب مركزي للثورة التونسية، عبرت عنه خلال أحداث القصة الثانية (شباط/فبراير - آذار/مارس 2011). التحق آنذاك بالحركة الاتحاد العام التونسي للشغل وبعض الأحزاب السياسية ومنها حركة النهضة، مطالبين برحيل الحكومة المؤقتة وحل «التجمع الدستوري الديمقراطي» (حزب الرئيس بن علي) وتشكيل مجلس تأسيسي. ويقترض بالدستور الجديد أن ينظم شروط توزيع السلطة وكذلك العلاقات بين السلطات العامة، وأن يعين الحقوق والحريات الرئيسية، وفق النفس الثوري التي أنتج المجلس التأسيسي. من الفرح أنه جرى تثبيت حريتي الرأي والتعبير، وحرية الاعتقاد، والنشر، إلى جانب الحريات الأكاديمية، واستقلال القضاء، والسواوة بين المواطنين والوطنات (التي ليست تماماً هي نفسها السواوة بين الرجال والنساء) والحق بالعمل، وفصل السلطات. فكل هذه الأحكام تُعتبر ضمانات فعلية لتتحقق تونس ديمقراطية يتوفر فيها، بخلاف ما كان قائماً، مساواة التونسيين في الحقوق والواجبات، وتحول دون استغلال السلطة ودون ممارسة قانون الأقوى كمرتكزات للشرعية.

دستور حدائي وعلماني؟

إلا أن النموذج التونسي لا يمتثل في اعتماد دستور حدائي وعلماني. فعلى الرغم من فرح العلمانيين والتقدميين التونسيين والأجانب، الذين يتشاركون في كراهية عميقة للإسلام السياسي، لا يهم في الحقيقة أن يُبني الدستور «عصريته» أو بالعكس «تقليديته»، (ومن العلوم أن المفهومين مصطلعان)، أو أن يضمن حيادية الدولة في الشأن الديني. إن التركيز الإعلامي على الإحالة إلى النص الديني أو الشرعية في الدستور، ورفيقه، أي الجدل حول مكانة حقوق المرأة، يترجمان تجاهلاً للواقع الاجتماعي التونسي على الأخص، والعربي عموماً، كما يفتان إسقاطاً مصطنعاً للخاوف وتخييلات عن «الشيطان الإسلامي» وحلفائه. إن تركيز الأنظار على الحريات الفردية، وبخاصة التي تتعلق بالنساء - هو استعادة، سواء كانت واعية أو غير واعية، لما تخيلته الأسيق الحبيب بورقيبة من أفكار مبسطة من تونس («باني تونس الجديدة ومحرر المرأة»، كما يقول الشاعر الرسمي)، بينما هو في حقيقة الأمر أول مؤسيسي النظام الاستبدادي. وهذه طريقة للتعمية على الانتهاكات التي مارسها نظامه ثم نظام بن علي بحق النساء، باسم العلمانية والقيم العالمية الشاملة. فذلك النظام هو الذي أرسى عدم السواوة بين النساء والرجال في الميراث، في قانون الأحوال الشخصية سنة 1956. وفعلياً، تبقى «تونس الخضراء» تلك، التي سمعها بورقيبة وحدانته، تمييزية وغير عادلة تجاه النساء وتجاه الطبقات الشعبية المشقة والمحرومة.

الأمل المحبطة للديموقراطية الاجتماعية

الدستور بذاته ليس إلا واحداً من المطالب الثورية المتعددة. بينما تبقى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وضمان حماية المجتمع للفئات الضعيفة، الجزء الأقل أهمية من هذا البناء الدستوري الجاري، رغم أنها كانت تشكل المطالبات الأساسية في الأيام الأولى من الثورة. ولعل هذا ما يقتره على اهتمام العديد من التونسيين من الطبقات الشعبية بأعمال المجلس التأسيسي، تماماً مثل عدم اهتمامهم بمفاوضات الحوار الوطني التي سبقتها. فبالنسبة إليهم، لم يحقق النص السامي الذي أنتجته النخبة السياسية، الديمقراطية الاجتماعية التي يطمحون إليها، والتي يدركون بقوة أهميتها ويعرفون بدقة معناها. كما أنهم يعرفون أنه من دون الإرادة السياسية بإنشاء مؤسسات ديمقراطية وعادلة، فسيفيق الدستور مجرد حبر على ورق، دون تأثير على الواقع. وأن تبنيه لن يغير بذاته المجتمع التونسي، الخترق بتشققات متعددة، والمؤسست على نمط اقتصادي مفوّت ومنتج للإقصاء. وبالتالي، فإن توظيف الخريجين الجامعيين

عرض غنائّي واستعراضي



- المذيع: ممكن تغنيلنا بقى؟
- الحاجة: اغني ايه يا بني؟
- المذيع: اي حاجة.
- الحاجة: مرتبكة: ماعرفش اغني يا بني.
- المذيع: ليه يا أمي؟ ماهو حضرتك بتعرفي تتكلمي كويس هو . انتي أنترتي في المشاهدين دلوقتي كلهم بكلامك دا، ازاي ما تعرفيش تغني؟
- الحاجة: الواحد مقهور والله يا ابني.
- المذيع: وماله يا أمي؟ غني حاجة حزينة.
- الحاجة: والنبي يا ابني ما اعرف.
- المذيع: طب بتعرفي تعملي ايه؟
- الحاجة: باعرف أوكل عيالي.
- المذيع: طب قوللي للمشاهدين على طريقة أكلة كدا.
- الحاجة: (صامتة)
- المذيع: بس أكلة حزينة والنبي يا حاجة. للمشاهدين بتاعنا دخلوا في موود حزين بعد كلامك.

الحاجة تجلس أمام المذيع في الاستديو الفاخر.
- الحاجة: والله يا ابني، ابني مات من زمان في الثورة، قالولنا ابنك شهيد، واحنا فرحنا. قلنا هو شهيد يعني احسن من الدنيا وما فيها.
- المذيع: ماكانش عندك غيره؟
- الحاجة: لا يا ابني ازاي؟ دوكة كان سيد، عندي كمان رضا وشيما.
- المذيع: ربنا يخليهلك.
- الحاجة: تعيش يا ابني، رضا جم ومسكوه لما قالوا عليه اخوان، كدايين يا ابني والله، ماكانش اخوان ولا حاجة. احنا ناس نعرف ربنا ونحب مصر. هو اللي مالوش خير ف بلده يبقى له خير ف حد؟ وبعدين يقينا عايشين على باب الله، الحاج متوفي بقاله زمان. ودلوقتي البت شيما لو جالها عريس ولا حاجة، طب مش الجواز دي تلزمها مصاريف؟ فاحنا بنقول يعني لو الحكومة تساعدنا ف حاجة، اصلهم بيقدوا يقولوا شباب الثورة، واحنا والله بنحب الثورة. سيد كان يقولي الثورة لو نجحت يا أمي كل حاجة هتبقى كويسة وهتلاقي نشغل.
- المذيع: شكراً يا حاجة على كلامك الوثر.
- الحاجة: تسلم يا حبيبي.

حوالي 4.4 ملايين نسمة سيواجهون انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان في العام 2014، ومن بين هؤلاء حوالي 830.000 سيواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، وذلك بحسب تقديرات صادرة عن قسم الطوارئ وإعادة التاهيل في «منظمة الأغذية والزراعة» (الفاو). وهذه التقديرات لا تتعلق بموجة القتال الأخيرة.

«محكمة الإرهاب» في سوريا

الملف الواحد، قسم منهم لم يتم توقيفهم بعد، وقسم آخر أحيلت ملفاتهم للمحكمة من دون أن يُحال الأشخاص الذين ما زالوا بالفروع الأمنية. وهناك حوالي أربعة آلاف متهم أحيلوا موقوفين مع ملفاتهم. ويتابع المحامي: «لقد باشرت النيابة العامة بدراسة الملفات الكثيرة المحالة أمامها دون السماح للمحامين بمتابعة أوضاع المعتقلين، حتى أن إدارة سجن النساء رفضت تنظيم وكالة لنا كمحامين لمتهمه، بحالة إلى محكمة الإرهاب، على الرغم من أني طالبت بإذن من المحكمة لتنظيم الوكالة، رغم مخالفة هذا الموضوع للقانون».

يعيش المحامون صراعاً كبيراً أمام النظر في غير الإنسانية التي يشهدها يوماً لآخر من الشايات والشباب السوريين المتهمين بـ«الإرهاب»، وبمحاولة زعزعة كيان الدولة» نتيجة لنشاطهم المدني في الحراك الشعبي، وهم مدركون أن دورهم كمحامين هامشي جداً أمام غياب الحد الأدنى من الحرية التي تمكنهم من الدفاع عن المتهمين، إلا أن شعورهم بعمالة المعتقلين وأهاليهم، وإمكانية التخفيف منها ولو جزئياً، ولو بتطبيق الأهل عن أبنائهم، يجعلهم يستمرون في عملهم بالرغم من المضايقات، ولكن تبقى الأسئلة مطارة: «هل علينا أن نقبل الترافع عن المتهمين أمام محكمة استثنائية غير ملازمة باتباع الأصول والقوانين؟ ولكن عن أي قانون نسال؟ والمحكمة معقبة من التقيد به بقانون إحدانها! هل نقبل بمنح شرعية قانونية لمحكمة تفتقد هذه الشرعية ولا تتوفر بها شروط المحاكمة العادلة من حيادية ونزاهة وعدالة وحق الدفاع والقضاء الطبيعي؟».

يعجز الأهالي في كثير من الحالات عن توفير كلفة إخلاء سبيل المعتقل التي تفوق الثلاثمئة ألف ليرة سورية، علاوة على أتعاب المحامين

معاناة المحامين والأهالي

يعاني المحامون من المضايقات وقائمة المنوعات التي تُصنّف من العوائق أمام عملهم وتزيد، فلا يُسمح مثلا للمحامي بالتحدث مع موكله في المحكمة، ولا حتى بالإطلاع على ملف القضية قبل الاستجواب، أو تصوير الملف. إضافة لذلك شعور المحامين بالعجز أمام المعتقلين الذين يُقدّمون للمحكمة بأوضاع مزرية، فكثير منهم يكونون بدون ثياب داخلية، وحفاة، وتفوح منهم رائحة نتنة نتيجة حرمانهم من الاغتسال، وغالبيتهم مصابون بالجرب، والدمامل الفحجة تملأ أجسادهم. هذا عدا عن الألم النفسي والخوف الذي يعانيه المعتقل جراء التحقيق عند قاضي التحقيق في محكمة جنائيات الإرهاب، والذي يجري بشكل بوليسي مع إعلان القاضي جهازاً أنه مع النظام أثناء الاستجواب كما يعاني أهالي المعتقلين من ارتفاع كلفة إخلاء السبيل لأنائهم التي تصل إلى ثلاثمئة ألف ليرة سورية، أي ما يعادل ألفاً وخمسمئة دولار أميركي، وهو مبلغ كبير بالنسبة للعائلات السورية عموماً. وقد تحول موضوع الكفالات إلى تربة خصبة لعمليات الفساد والسمرة والنصب، وحالات الإتراف السريع عن طريق إرهاب الأهالي بكفالات مالية ضخمة، واستغلال استعدادهم لدفع أي مبلغ مقابل إخراج أبنائهم من المعتقلات. إضافة إلى ذلك، فإن بعض المحامين جعلوا من موضوع الوكالة لترافع عن المعتقلين مصدر إرهاب لهم؛ تذكر عائلة أحد المعتقلين بأن «إحدى المحاميات تقاضت مقدماً مبلغ مئة وخمسين ألف ليرة سورية بوكالتها عن ابنتها، وعندما وافق

شكلت «محكمة الإرهاب» التي أنشأتها السلطات السورية بدلاً من محكمة «أمن الدولة العليا»، وفقاً للمر سوم الرئاسي رقم 22 لعام 2012، واحدة من أهم الإجراءات الإصلاحية المتحققة بفضل الضغوط الشعبية الداخلية، وضغوط القوى الخارجية، إثر اندلاع الثورة السورية في آذار/مارس 2011. ومع هذا، لم يختلف الدور الذي لعبته هذه المحكمة عن الدور المنوط بمحكمة أمن الدولة سابقاً، أي بالدرجة الأولى محاكمة السوريين بتهمة الانخراط في نشاطات الحراك الشعبي، هذه المرة تحت قائمة «الإرهاب» و«الجماعات المسلحة».

تقع محكمة الإرهاب في مبنى وزارة العدل على أوتستراد المزة في دمشق. ومن يدخل تلك المنطقة يدرك مباشرة بأنه انتقل إلى مكان أممي بامتياز، لا يختلف عن حال الفروع الأمنية الكثيرة المنتشرة في سوريا. فأول ما يواجهه هو الحواجز والتفتيش وتدقيق البطاقات الشخصية وتسجيل الدخول الذي يكون لفترة محددة وضراعية، وقد يُمنع العديد من القادمين من الدخول، وخاصة أهالي المعتقلين، وفي كثير من

باشرت النيابة العامة بدراسة الملفات المحالة أمامها من دون السماح للمحامين بمتابعة أوضاع المعتقلين، وأحياناً بدون السماح لهم بتنظيم وكالة عن المتهم

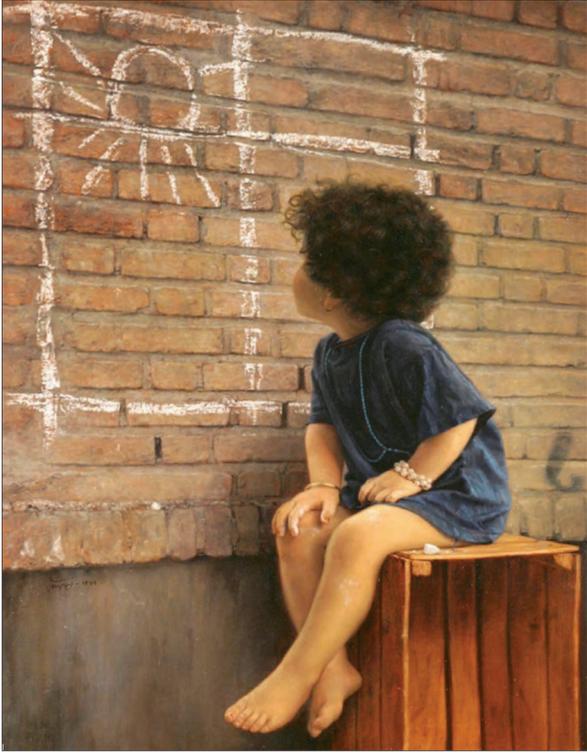
الأوقات يُمنع حتى المحامين من دخول المحكمة. يؤكد القضاة العتوثون من قبل الدولة في المحكمة، بأنهم غير مسؤولين عن هذه الإجراءات، وهي خارج نطاق صلاحياتهم، فمناصير الأمن الموجودة لا تتبع لهم ولا تنفذ أوامرهم، وإنما تتبع جهات أمنية يتلقون منها الأوامر مباشرة. يذكر أحد المحامين الناشطين، والذي يتولى الدفاع عن الكثير من المعتقلين بأن «هذه الإجراءات هي أشد مما كنا نعلمه في محكمة أمن الدولة العليا السنية الذكر، وتقارن بالحاكم البدائية، لأن المحامين أساساً لا يُسمح لهم بحضور المحاكمات بالحاكم البدائية والدفاع عن المتهمين».

معلومات

وحسب آخر الإحصائيات السرية من محكمة الإرهاب - وهي غير مؤكدة تماماً - فإن هناك أكثر من مئة ألف متهم ترد اسمائهم ضمن ملفات، بعضها يتضمن أكثر من مئة متهم

ايمن المالكي / ايران

حلم ..



arabi.assafir.com

– مصر: السخرية كوسيلة للمقاومة - هدير الهدوي
– سوريا: طال المطال - عزيز تبسي
يستقبل الموقع مساهماتكم واقتراحاتكم وتعليقاتكم.
تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

ضدّ الحرب الأهلية

الحلقة السابعة من حملة «12 ساعة» في اليمن



مراد سبيح



حنان الصرمي



ذي يزن العلوي

عجباً قرارات مؤسسة النفط

«عندما تعود بأسطوانة الغاز معبأة، يا مواطن الخرطوم، لا تظن أن كل السودانيين مثلك يتبعون بهذه الخدمة، ففكر ببحث عنها ليوم أو يومين ولا يجدها، وإن فعل لا يسأل عن السعر وقد بلغ في جنوب الجزيرة 80 جنيهًا للأسطوانة. عندما تصرّ مؤسسة النفط على طمس الحقائق وإظهار الخوف من احتجاج مواطني الخرطوم بتوفير الغاز لهم حتى لا يتظاهروا، وتسنّى أو تتناسى سائر السودانيين، فهل تكون قد حسبت العواقب؟

تري كم من الناس حدثته نفسه بالنزوح للخرطوم؟ وما إفقار الأقاليم من سكانها إلى مثال تفكير موظفي مؤسسة النفط وخاصة إدارة الإمداد، كل مستطيع نزع للخرطوم ليستمتع بخوف الحكومة من المواطن هناك، الذي تُسأل كل متطلباته متناسين الأثر على المدى الطويل... بدأت المشكلة مع تزايد استهلاك الغاز الذي بلغ 1500 طن في اليوم، وإنتاج المصفاة بين 700 طن و800 في اليوم، ويكفل الفرق بالإستيراد والجميع يعلم المسافة بين البناء وكل ولايات السودان. جلس على كرسي إدارة قسم الإمداد مدير جديد، وأعجب قرار اتخذه أن خصص كل إنتاج المصفاة لولاية الخرطوم، وعلى الولايات أن تتلقى حصتها من المستورد رغم بعد المسافات وتذبذب الوارد».

من مدونة «استهفامات» السودانية (الأبعاء 15 كانون الثاني/يناير 2014)
http://istifhamat.blogspot.com/2014/01/blog-post.html

حرية، كرامة، عدالة... وخبز نظيف

«... ليس استدرارك وتورطك في ما تؤمن به هما من أجل التفنن بمساحة كافية للطرح في أي مكان بقدر ما يعني انتصارك لقضية وطن مدمر، وغير قادر على الاستمرار في ظل حالة التهاوي غير المنطقية...

ظلم كبير أن تتحول الكتاب أو الصحافي إلى مجرد مدافع يتمترس عن أخطاء حزبه... هشاشة أو خلود فكرة أو توجه في بلد كاليمن، إن لم تقم بشكل أساسي على النقد من دون أي قداسة، هو بداية الاختيار الحقيقي للنجاح.

حالة ذبول وتفتت الهوية الوطنية هي ما تجعل هذا الأفق المغموم غير قابل للاستقراء بشكل دقيق. إن كان للسياسة مئة وجه فلنك فرد في هذه البلاد أكثر من مظلومية، يُعبر عنها بطريقته الخاصة.

طغى الشارع بسبيل المشاكل والتناقضات بشكل شبة يومي، وهذا أمر طبيعي يجب التسليم به ككبت وتعسف نظم حكم سيئة عاشتها هذه البلاد... وهذه الأزمة يجب أن تتجاوز مراحل التحيز، ويجب أن تتجاوز الكثير من القوى التي تخبت كل يوم سيئاتها وأبائيتها، على اعتبار أن هذا البلد مُجرد قطع ثائه يجب المحافظة عليه وعدم منح أي فرصة للتصرف إلا بأوامر وتعليمات من سيد وراعي القطيع نفسه...»

من مدونة «جلال غانم» اليمنية (السبت 18 كانون الثاني/يناير 2014)
http://jalalghanem.blogspot.com/2014/01/blog-post_18.html

مدونات

العائدون حيث الحلم

«حبيبة العناني، الغمانية الزنجبارية تروي لنا ذكريات عودتها وأسررتها من زنجبار هروباً إلى الوطن الأم عُمان، كانت رحلة قاسية تعرضوا فيها لأهوال ومصاعب شتى، كثيرهم من العرب الذين استطاعوا العروب من جحيم آلات الانقلاب في زنجبار، وبالطبع كان حالهم أفضل من أولئك الذين تقطعت بهم السبل، في بحر أو بابسة أو مطار جوي، فكانوا لقمة سائغة للموت.

فرض الكتابة عن أن تورد لنا تاريخاً سياسياً بحتاً، وتركز على جانب آخر، قلماً التفت إليه الباحثون: بلغة غير متكلفة، سردت لنا طبيعة الحياة وكافة الظروف السياسية والاجتماعية.. في زنجبار، وبعضاً من مشاهد الحادثة التي كانت تنتشر في العاصمة «أونجونجا»، كوجود صالات السينما، وانتشار المدارس، والتيار الكهربائي الذي دخل الخدمة منذ عام 1905، وملابس الشباب والشابات، وخصوصاً العرب، ثم عرجت على السيفيساء الاجتماعية التي تميزت بها زنجبار، العرب والأفارقة والإسيويون وغيرهم، ومهاراتهم وحرفهم في كسب الرزق، وبعضاً من عاداتهم وتقاليدهم. ثم انتقلت للحديث عن انقلاب يناير 1964، وما نتج عنه من حوّل شبه كامل للمنصر العربي الكون لجزيرة زنجبار، سياسياً واقتصادياً وثقافياً...»

من مدونة «هاتف من الصحراء» الكويتية (الأحد 12 كانون الثاني/يناير 2014)
http://hmsq8.wordpress.com/